التعاقبُ في مستويي النظامِ اللّغويِّ
"الصوتيِّ والصرفيِّ"

الدكتور حمدي الجبالي
جامعة النجاح الوطنية
كلية الآداب " قسم اللغة العربية "

الملخص

لمّا كانَ كثيرٌ من مسائلِ اللغةِ وقضاياها على المستويينِ؛ الصوتيّ والصرفيِّ قد فُسِّرَ في ضوءِ التعاقبِ، جاءَ هذا البحثُ ليكشفَ عن ذلكَ، ويُبيّنَ أثرَ هذه الظاهرةِ في اللغةِ. فألفى أنَّ التعاقبَ غيرُ عزيزٍ في كلامهمِ يدلُّ على سَعَةِ ما أُودِعَتْهُ هذه اللغةُ من وفْرَةٍ في بِناها وتنوُّعٍ في صيغِها المعبِّرةِ عن معانيها، وقدَّرَ أنَّ وراءَ ذلكَ أسبابًا منتاطةً بهِ؛ أهمُّها تداني مخارجِ الأصواتِ، وطلبُهم الأخفَّ منها، والغلطَ في نقلِ اللغةِ لاعتمادِهم الروايةَ، وتعدّدُ لغاتِهم واختلاطُها.

Sequence In The Phonological And Morphological Levels Of The Language System

This research was intended to manifest the influence of the sequence phenomenon in the language , and to demonstrate that many of the phonological and morphological language issues were interpreted in terms of this phenomenon . The extensiveness of Arabic in terms of its structure abundance and expressive froms diversity refers to the fact that sequence was not scarce in it due to many related reasons such as : the convergence of place of articulation and requesting the easiest ones , the faults in the language transfer since they depended on narration , and the multiplicity and mixture of dialects .

بسم الله الرحمن الرحيم

التعاقبُ في مستويي النظامِ اللّغويِّ
"الصوتيِّ والصرفيِّ"

مدخل:

مقصِدُ هذا البحثِ أنْ يكشِفَ عن معنَى التعاقبِ في بعضِ مُستوياتِ النظامِ اللغويِّ؛ وهما المُستوى الصوتيُّ، والمُستوى الصرفيُّ.

والمُرادُ من التعاقبِ[1] في الاصطلاحِ أنْ يعتقبَ شيئان، إذا جيءَ بأحدهما مرّةً وبالآخرِ مرّةً أخرى. وهو معنًى أُشيرَ إليه في المعاجمِ. جاءَ في (العين): " وكُلُّ شيءٍ يُعْقِبُ شيئًا فهوَ عَقيبُهُ، كقولكَ: خَلَفَ يَخْلُفُ بمنزلة اللّيلِ والنّهارِ إذا قضى أحدُهُما عَقبَ الآخرُ، فهُما عقيبان، كُلُّ واحدٍ منهما عقيبُ صاحبِه. ويعتَقِبانِ ويتعاقبانِ إذا جاءَ أحدُهما ذهبَ الآخرُ[2]. وذكرَ ابنُ فارسٍ أنَّ العينَ والباءَ والقافَ أصلانِ صَحيحانِ، وأنَّ " أحدَهُما يَدلُّ على تأخيرِ شيءٍ، وإتيانِه بعدَ غيرِه "[3].

وعلى المستوى التطبيقيِّ نجدُ صاحبَ (العين) يستعملُ التعاقبَ بمعنيينِ مختلفينِ. فمرّةً أرادَ به تعاقبَ الحرفينِ على الكلمةِ الواحدةِ. قال: " والعَيْهَقَةُ: عَيْهَقَةُ النشَاطِ والاستنانِ، قالَ:

إنَّ لِريعانِ الشّبابِ عَيْهَقَا

قال الضريرُ: هو بالغينِ وهو الجنونُ، وقد عاقبَ بينَ العينِ والغينِ"[4]. وهو معنًى ضِمنَ سياقِ التعاقبِ الصوتي. ومرّةً أُخرى استعملَ التعاقبَ في معنى إضافةِ كلمةٍ إلى أخرى. قال: " وهذا يُشبهُ قولَهم: تَعبشَمَ الرجلُ وتَعبقسَ، ورجلٌ عبشميٌّ إذا كانَ من عبدِ شمسٍ أو من عبدِ قيسٍ، فأخذُوا من كلمتينِ مُتعاقبتينِ كلمةً، واشتقُوا فعلاً "[5].

ويخلطُ سيبويهِ مصطلحَ التعاقبِ بمصطلحينِ آخرينَ هما العِوَضُ والبدلُ، فمرّةً قرَنَهُ بالعِوَضِ، ومرّةً أُخرى قرنَه بالبدلِ. قالَ: " ومثلُ ذلكَ: اللهِ لا أَفعلُ، وإذا قلتَ: لاها اللهِ لا أفعلُ لم يكنْ إلاّ الجرُّ، وذلكَ أنّه يريدُ: لا واللهِ، ولكنّه صارَ " ها " عوضًا منَ اللفظِ بالحرفِ الّذي يجرُّ وعاقبَهُ. ومثلُ ذلكَ: آللهِ

---

[1] وربّما عبروا عن ذلك بالتعاور. ينظر سيبويه: الكتاب (بولاق) 351/2، و 367.

[2] الفراهيدي: العين 179/1 عقب، وابن منظور: لسان العرب 613/1 عقب.

[3] ابن فارس: معجم مقاييس اللغة 77/4 عقب.

[4] الفراهيدي 97/1.

[5] السابق 60/1.

لتفعلَنَّ؟ إذا استفهمتَ، أضمرُوا الحرفَ الّذي يجرُّ وحذفُوا، تخفيفًا على اللسانِ، وصارتْ ألفُ الاستفهامِ بدلاً منهُ في اللفظِ مُعاقبًا"[6].

ويبقى مصطلحُ التعاقبِ عندَ أهلِ العربيّةِ مختلطًا بغيرِهِ من المصطلحاتِ. فالزّجّاجيُّ استعملَ ما استعملَه سيبويه إلاّ أنّه استبدلَ القلبَ بالعِوَضِ. قالَ: " بابُ اللامِ التي تُعاقبُ حُرُوفًا وتُعاقبُها. اعلمْ أنَّ العربَ قد تُبدلُ الحروفَ بعضَها من بعضٍ إذا تقاربتْ مَخارجُها ولا تكادُ تُبدلُ ما بَعُدَ مَخرجُهُ، وذلكَ نحوُ قولِهم: سمَّدَ رأْسَهُ وسبَّدَهُ، إذا استأصلَ شَعْرَهُ، والأصلُ الباءُ، والميمُ بدَلٌ منها. وكما قالُوا: أَرَقتُ الماءَ وهَرَقْتُهُ، وإيّاكَ وهيّاكَ ... والأصلُ الهمزُ في هذه الأحرفِ، والهاءُ مُعاقبةٌ لها. وكما قالُوا: جَدَفٌ وجَدَثٌ للقبرِ، وغيرُ ذلكَ ممّا يكثُرُ تَعدادُهُ ممّا هو معروفٌ عندَ أهلِ اللّغةِ منَ القلبِ والإبدالِ"[7]، بل إنَّ الزّجّاجيَّ أضافَ مصطلحًا جديدًا آخرَ إلى مصطلحاته السابقةِ هو النظائرُ، وجعلَهُ بعضَ عُنوانِ مؤلَّفٍ لهُ في الظاهرةِ، هو (كتابُ الإبدالِ والمُعاقبةِ والنّظائرِ). قالَ في فواتحِه: " ويُقالُ لهذه الحروفِ: الإبدالُ والمعاقبةُ والنظائرُ ، ومنها ما يجوزُ بعضُه مكانَ حرفٍ واثنينِ وثلاثةٍ، وليسَ كلُّ الحروفِ كذلكَ"[8]. ولكنّ الزّجّاجيّ لم يستعملْ أيًّا من المصطلحاتِ الثلاثةِ في أثناءِ عرضِ مادّتِهِ، ولم يُميِّزْ أحدَها منَ الآخرِ.

وقرَنَ ابنُ جنّي في (الخصائصِ) بينَ العوضِ والتعاقبِ وجعلَهما شيئًا واحدًا مختلفًا عنِ البدلِ[9]. فقد عقدَ بابًا سمّاهُ " بابٌ في فَرْقٍ بينَ البدلِ والعِوَضِ "، وذكرَ أنَّ البدلَ يقعُ في موضعِ المبدلِ منه، وأنَّ العِوَضَ لا يَلزمُ فيه ذلكَ، وخَلَصَ إلى أنّ " كُلَّ عِوَضٍ بدلٌ وليسَ كُلُّ بدلٍ عِوَضًا"، وأوردَ بعضَ الأمثلةِ على العِوَضِ ساقَها غيرُهُ ضمنَ ما وقعَ فيه التعاقبُ بينَ الحروفِ[10]، وأنهى كلامَه بما يدلُّ على أنّ التعاقبَ والعِوَضَ هما شيءٌ واحدٌ. قالَ: " ... وأتيتُ أيضًا في كتابي الموسومِ بـ (التعاقبِ) على كثيرٍ من هذا البابِ، ونَهجتُ الطريقَ إلى ما أذكرُهُ بما نبّهتُ بِهِ عليهِ"[11]. وأشارَ السيوطيُّ إلى هذا الكتابِ، وذكرَ أنَّ ابنَ جنّي ألّفَه في أقسامِ البدلِ والمبدلِ منه والعِوَضِ والمعوّضِ منه، ونقلَ أوّلَه، وفيه: " اعلمْ أنّ كلَّ واحدٍ من ضربي التعاقبِ، وهما البدلُ والعِوَضُ..."[12].

---

[6] سيبويه (بولاق) 293/1.

[7] الزجاجي: اللامات ص 141.

[8] الزجاجي: كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر ص 252 . 253.

[9] وقال العكبري: " **العوض مخالف للبدل، فبدل الشيء يكون في موضعه، والعوض يكون في غير موضع المعوض منه**" . السيوطي: الأشباه والنظائر 120/1.

[10] من ذلك قولُه: " **وتقول في ياء . كذا في الخصائص ياء والصواب في تاء . زنادقة: إنّها عوضٌ من ياء زناديق، ولا تقول: بدلٌ**". الخصائص 265/1. وقال أبو حيان في باب التاء: " **... أو معاقبٌ نحو: زنادقة وحجاجحة التاء عوض من ياء زناديقَ وحجاجحَ، وهما متعاقبان**". ارتشاف الضرب 295/1. وينظر: السيوطي131/1.

[11] ابن جني: الخصائص 265/1 . 266.

[12] السيوطي 122/1. ولابن السكيت كتاب الإبدال. وقد تتبّعتُ هذا الكتاب فلم أجد أن ابن السكيت قد استعمل مصطلح التعاقب، على الرغم من أنَّ كثيراً من أمثلة التعاقب المضمنة في مباحثِ المستوى الصوتي قد وردت فيه.

ويبقَى ما سبقَ من مصطلحات مختلطًا عندَ أهلِ العربيّة. فما جعلَهُ ابنُ الأثيرِ منَ البدلِ[13]، جَعلَه صاحبُ (لسانِ العربِ) من التعاقبِ[14]، وما يمكنُ أنْ يكونَ من التعاقبِ يمكنُ أنْ يكونَ في الوقتِ نفسِه من القلبِ[15].

وقد ألمحَ ابنُ يعيشَ إلى هذا الخلطِ بينَ البدلِ والتعاقبِ، وذكرَ أنَّ النُّحاةَ قد يختلفُونَ في معنَى البدلِ، فتارةً يُرادُ به التعاقبُ وتارةً أخرى يُرادُ به البدلُ الصريحُ. قالَ في تفسيرِ قولِهم: إنَّ النونَ في نحوِ: سكرانَ وعطشانَ وحرّانَ بدلٌ من همزةِ صحراءَ وحمراءَ: " فلمّا كانَ بينَ النونِ في فعلانَ، نحو: عطشانَ وسكرانَ، وبينَ الهمزةِ في فعلاءَ، نحو: حمراءَ وصفراءَ؛ هذا التقاربُ، قالُوا: إنَّ النونَ بدلٌ منَ الهمزةِ. واختلفُوا في معنَى البدلِ هنا، فقالَ قومٌ: إنّها بدلٌ منها، ولا كإبدالِ التاءِ منَ الواوِ في تجاهٍ وتُراثٍ وشبهِهما. وإنّما المُرادُ بذلكَ أنَّ النونَ تعاقبَ في هذا الموضعِ الهمزةَ، كما تعاقبَ لامَ التعريفِ التنوينَ، أي لا يجتمعانِ. فلمّا لم تُجامعِ النونُ الهمزةَ قيلَ: إنّها بدلٌ منها، على معنَى أنّهما لا تجتمعانِ معَ قُربِ ما بينَهما. وقالَ قومٌ: إنَّما المُرادُ بذلكَ البدلُ الصريحُ، كإبدالِ التاءِ منَ الواوِ في تراثٍ وتُخمةٍ "[16].

ولعلَّ أكثرَ هذه المصطلحاتِ اختلاطًا مصطلحا التعاقبِ والمُعاوضَة. ولعلَّ بينَهما فرقًا ألمحَ إليه أبو حيّانَ إذ استوقفَهُ قولُ النحاةِ: إنَّ التاءَ في فرازنةٍ عِوَضٌ من الياءِ، ورأى أنَّ في هذا القولِ نظرًا " إذ يُمكنُ أنْ تكونَ للجمعِ ... وأمكنَ أنّهم يجمعونَ بينَها وبينَ التاءِ؛ لأنّ الاسمَ يطولَ بهما، وهما غيرُ واجبينِ في الكلمةِ، وعندَما رأى النّحاةُ أنّها تُعاقبُها اعتقدُوا فيها أنّها للمعاوضةِ، حتّى نسبُوا ذلكَ للعربِ، وجعلُوا أنّهم وضعُوها على معنَى المعاوَضةِ، والمعاوضةُ ليسَ معنًى تعتبرُه العربُ بحيثُ تجعلُ الهاءُ لهُ بالقصدِ، بل هذه عبارةٌ تكونُ من النحويِّ عندَ رؤيةِ التعاقبِ في كلامِهم "[17]. يضافُ إلى ذلكَ أنَّ العِوَضَ لا يُحذفُ، فلا تَحْذفُ، مثلاً، التاءَ من نحوِ: عِدةٍ وإقامةٍ واستقامةٍ، وهيَ ممّا نصّ النُّحاةُ على أنّها من العِوَضِ[18].

وأيًا ما يكنْ من أمرٍ، ولكونِ مصطلحاتِ؛ البدلِ والقلبِ والتعويضِ مصطلحاتٍ ذاتَ دلالاتٍ مُتشعبةٍ يصعبُ الفصلُ بينَها ويطولُ، ولا يتّسعُ المجالَ لذلكَ هُنا[19]؛ فإنَّ هذا البحثَ لنْ يتعرّضَ إلاّ لِمَا نصَّ عليهِ أهلُ العربيةِ بصريحِ العبارةِ أنه من التعاقبِ.

---

[13] ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر 249/3.

[14] ابن منظور 607/1 عصب.

[15] السابق 25/15 ظوا.

[16] ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 286 . 287.

[17] السيوطي 131/1.

[18] السابق 132/1.

[19] ينظر في الفرق بين البدل والعوض والقلب: ابنَ يعيش ص 213 . 214.

ولأهلِ العربيةِ قديمًا تآليفُ في التعاقبِ، غيرَ أنّها لم تصلْ إلينا. منها كتابُ (الاعتقاب في اللغة) لأبي ترابٍ[20]، وكتابَ (التعاقب) [21]، أو (التعاقب في العربيّة)[22] لابنِ جنّي. ومنها ما وصلَ إلينا إلاّ أنّه ليسَ في التعاقبِ وحدَهُ، كـ (كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر) للزّجّاجيّ[23].

وفي الحديثِ ناقشَ أحمد علم الدين الجندي التعاقبَ في بحثٍ لهُ عنوانُهُ: (التعاقُبُ والمعاقبةُ من الجانبِ الصوتيِّ الصرفيِّ)، ولكنّه حصَرَهُ في زاويةٍ واحدةٍ فقطْ، وهيَ تعاقبُ الواوِ والياءِ على الصيغةِ الواحدةِ[24].

غيرَ أنَّ ما حملَهُ أهلُ العربيّةِ على التعاقبِ والمعاقبةِ في المستويينِ؛ الصوتيِّ والصرفيِّ يتجاوزُ الأصواتَ العللِ، ليشملَ مظاهرَ لغويّةً ليسَتْ بالقليلةِ. بعضُها يتّصلُ بالأصواتِ الصحيحةِ، وبعضُها يتّصلُ ببِنى الألفاظِ، أي بالصرفِ[25] . وهذه جملةُ ما وقفتُ عليهِ من مظاهرَ لُغويّةٍ فُسِّرتْ في ضوءِ معنَى التعاقبِ في المستويينِ؛ الصوتيِّ والصرفيِّ.

---

[20] ابن النديم: الفهرست ص 124، وابن منظور 20/3 ربخ، و 261/5 هرر.

[21] ابن جني: الخصائص 266/1، وحاجي خليفة: كشف الظنون 346/1، والسيوطي 122/1.

[22] ابن جني: الخصائص 58/3. وينظر: ابن النديم: الفهرست ص 128. وأورد ابن النديم في أخبارِ علي بن عبيدة الريحاني في أثناء سرد كتبه كتابًا عنوانه (المعاقبات). الفهرست ص 173.

[23] سبقت الإشارة إلى هذا الكتاب.

[24] الجندي، أحمد علم الدين: "التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي"، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلد40، 1977م.

[25] أما ما يتصل بالمستوى النحوي فستفرد له بحثا خاصا.

أولا . المستوى الصوتي:

يقعُ التعاقبُ بينَ جملةٍ منَ الأصواتِ المُتقاربةِ المخارجِ، ويكونُ أحدُ هذه الأصواتِ أصلاً والآخرُ مُعَاقِبًا لهُ. وقد أمدّتنا المصادرُ اللغويّةُ[26] بأمثلةٍ كثيرةٍ للتعاقبِ، هذه جملةُ ما وقفتُ عليه:

تتعاقبُ الباءُ معَ الميم، وهما صوتانِ شفويانِ[27]، كقولِهم: ضربةٌ لازبٌ ولازمٌ، وسبَّدَ رأسَهُ وسمَّدَهُ، وعَصَبَ رأسَه الغبارُ أي ركِبَهُ وعلقَ بهِ وعصمَ رأسَه[28]، وعُمْرِيٌّ وعُبْرِيٌّ وهو السّدرُ العظيمُ على الأنهارِ[29]. وباسَ وماسَ إذا تبختر[30].

وتتعاقبُ **الباءُ** أيضًا معَ **الفاءِ والدال**، لقربِ مخرجِ الباءِ من مخرجي الفاءِ والدالِ. فالباءُ صوتٌ شفويٌّ والفاءُ والدالُ صوتانِ شفويانِ سِنّيّانِ[31]. فمن معاقبتِها **الفاءَ** قولُهم: إناءٌ مَنْجُوبٌ ومنجوفٌ، أي واسعُ الجوفِ. وقد منعَ ذلكَ ابنُ سيده وخطّأه، لأنَّ المنجوبَ، كما يرى، إنّما هو المدبوغُ بالنّجْبِ، وهو لحاءُ الشجرِ[32]. ومن معاقبتِها **الدال**َ قولُهم: أدَنَّ الرجلُ بالمكانِ وأَبَنَّ إذا أقام، وقولِهم: اندَرَى وانْبَرَى بمعنًى واحد[33].

و**تتعاقبُ الفاءُ والثاءُ**، لقربِ مخرجَيهما. كقولِهم: جَدَثٌ وجَدَفٌ، ومغاثيرَ ومغافيرَ، وأثافيّ وأثاثيّ، وفومٍ وثومٍ[34]، وثوبٍ فُرُقُبِيٍّ وثُرْقُبِيٍّ، ووقعُوا في عاثُورِ شرٍّ وعافُورِ شرٍّ[35].

و**تتعاقبُ الطاءُ معَ الدالِ**، نحو: اللّطْحِ واللّدْحِ، وهو الضربُ باليدِ[36]، ومعَ **التاءِ** كالمسطِ والمستِ، وهو أنْ يدخلَ الرجلُ يدَه في حياءِ الناقةِ فيستخرجَ ماءَ الفحلِ[37]. ومنه الأُسْطُمُ، وهو وسطُ الشيءِ ومجتمعُه، وجمعُه الأساطِمُ والأساتمُ. وذكرُوا أنَّ تميمًا تُعاقبُ بينَ الطاءِ والتاءِ فيه[38].

و**تتعاقبُ الظاءُ والذالُ**، كقولِهم: ضربَه فوقظَه ووقذَه، إذا أثخنَه[39].

---

[26] لقد اعتمدت في التقاط أغلب هذه الأمثلة على معجم (لسان العرب)، فهو كما لا يخفى من أوسع المعاجم التي بين أيدينا، لاشتماله على أمّهات كتب اللغة.

[27] أنيس، إبراهيم : الأصوات اللغوية ص 45.

[28] ابن منظور 607/1 عصب. و 408/12 عصم، والزجاجي: اللامات ص 141.

[29] السابق 604/4 عمر.

[30] السابق 31/6 بيس.

[31] أنيس، إبراهيم ص 46.

[32] ابن منظور 1/ 749 نجب، و 324/9نجف.

[33] السابق 160/13دنن.

[34] السيوطي: 186/4.

[35] الفراء 241/3. وينظر: الزجاجي: اللامات ص 141، وابن منظور 618/1 عقب.

[36] ابن منظور 578/2 لدح.

[37] السابق 402/7 مسط.

[38] السابق 287/12 سطم. **وذكر سيبويه أن تميما تبدل التاء طاء، كقولهم: فَحَصْطَ وحِصْطَ، يريدون فحصت وحِصْتَ**. الكتاب (بولاق) 314/2.

[39] السابق 466/7 وقظ.

وتتعاقبُ الصادُ والسينُ، إذا وُجِدَ في الكلمةِ الغينُ أو الخاءُ أو القافُ أو الطاءُ، كقولِهم: صغصغَ رأسَه بالدُّهنِ وسغسغَهُ، أي روّاهُ. وعبّرَ عن ذلكَ قطربٌ بالقلبِ وذكرَ أنَّ قومًا من تميمٍ، وهُم بلعنبرُ، يقلبونَ السينَ صادًا عندَ أربعةِ الأحرفِ السابقةِ إذا كنَّ بعدَ السينِ، وأنّهم لا يُبالُونَ أكنَّ ثوانيَ أم ثوالثَ أم روابعَ، كقولِهم: سِراطٌ وصراطٌ، وبسطةٌ وبصطةٌ، وسيقلٌ وصيقلٌ، وسرقتْ وصَرَقتْ ومَسْغَبةٌ ومصغبةٌ، ومِسْدغةٌ ومصدغةٌ، وسخَّرَ لكم وصخّرَ لكم، والسّخَبُ والصّخبُ[40]، والصّفْقُ والسّفقُ، وهو صفقُ الأكفِ عندَ البيعِ والشّراءِ[41]. وذكرَ المبردُّ أنَّه كلّما قربُ من السينِ أحدُ الأحرفِ السابقةِ كانَ قلبُ السينِ صادًا أوجبَ، وكلّما تراخى كانَ تركُ القلبِ أجودَ، وهو معَ ذلكَ جائزٌ"[42].

وشرطُ التعاقبِ بينَ السينِ والصادِ أنْ تتقدمَ السينُ على الغينِ والخاءِ والقافِ والطاءِ، وأمّا إذا تأخّرت السينُ فلم يَسُغْ أنْ تعاقبَها الصادُ، نحو: قست، وطست؛ " لأنّه إنّما قلبُوها وهذه الحروفُ بعدَها ، لئلا يكونُوا في انحدارٍ ثُمَّ يرتفعُوا. وإذا كانتْ قبلَها فإنّما ينحدرُ إليها انحدارًا. ووجبَ ذلكَ في السينِ؛ لأنّها والصادَ من مخرجٍ، وهما مهموستانِ، وكلاهما من حروفِ الصفيرِ"[43].

وذكرَ الرضيُّ أنَّ العلّةَ في معاقبةِ الصادِ السينَ هنا أنَّ الغينَ والخاءَ والقافَ والطاءَ حروفٌ " مجهورةٌ مستعليةٌ، والسينَ مهموسٌ مستفلٌ؛ فكرهُوا الخروجَ منه إلى هذه الحروفِ لثقلِه، فأبدلُوا السينَ صادًا، لأنّها توافقُ السينَ في الهمسِ والصفيرِ، وتوافقُ هذه الحروفَ في الاستعلاءِ؛ فتجانس الصوتُ بعدَ القلبِ"[44].

وقد تتعاقبانِ دونَ أنْ يكونَ في الكلمةِ الغينُ أو الخاءُ أو القافُ أو الطاءُ. ومن ذلكَ ما ذكرهُ الأزهريَّ من أنَّ الكأسَ مأخوذٌ من كاصَ فلانٌ من الطعامِ والشّرابِ إذا أكثرَ منهُ؛ لأنَّ الصادَ والسينَ يتعاقبانِ في حروفٍ كثيرة، لقربِ مخرَجَيهما[45].

وتتعاقبُ الميمُ والنونُ، كقولِهم: الأيْمُ والأينُ للحيّةِ، والغيمُ والغينُ للسحابِ، والقَعَنُ والقَعَمُ لعيبٍ في الأنفِ[46]، والدُّرْمُوكُ والدُّرْنُوكُ، للطِّنْفَسَةِ[47]، والبُرْثُمُ والبُرْثُنُ للمخلبِ[48].

وتتعاقبُ اللامُ معَ حروفٍ كثيرةٍ تقاربُها في المخرجِ. من ذلكَ **النونُ**، نحو: هَتَنَتِ السّماءُ وهتلَتْ، والغِرْيَلُ والغِرْيَنُ. وهو ما يرسبَ أسفلَ قارورةِ الدّهنِ من ثُفْلِه أو منَ الطينِ أسفلَ الغديرِ، أو منَ

---

[40] السابق 440/8 صدغ، وصغصغ.

[41] السابق 158/10 . 159 سفق.

[42] المبرد: المقتضب 225/1.

[43] السابق 225/1.

[44] الاستراباذي، رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب 230/3.

[45] ابن منظور 190/6 كأس.

[46] السابق 345/13 قعن.

[47] السابق 423/10 درمك، و 424 درنك. وينظر: ابن الأثير 115/2.

[48] السابق 50/13 برثن.

المرقِ أسفلَ القدرِ .، والكاهلُ والكاهنُ للرّجلِ الّذي يخلُفُ الرجلَ في أهله[49]، وبعيرٌ رِفَلٌّ ورِفَنٌّ إذا كانَ سابغَ الذّنبِ، والرّهادنُ والرّهادلُ وهو ضربٌ منَ الطيورِ، وأُصيلالٌ وأُصيلانٌ[50]. ومن ذلكَ أيضًا **الراءُ**، كقولِهم: لَعَمرِي ورَعَمري[51]، ورَمَيتُهُ ببُجْلٍ وببُجْرٍ، أي ببهتانٍ عظيمٍ[52].ومنه كذلكَ **الميمُ**، كقولِهم: استولى فلانٌ على مالي واستومى، وخالَمْتُه وخالَلْتُهُ إذا صادقتُه، وهو خِلّي وخِلْمي، ولولا ولوما[53].

ومجموعةُ الأصواتِ السابقةِ . الفاءُ والثاءُ، والطاءُ والدالُ، والظاءُ والذالُ، والسينُ والصادُ، واللامُ والنونُ والراءُ والميمُ، كلّها أصواتٌ متقاربةُ المخارجِ. قالَ إبراهيم أنيس: " المجموعةُ الكبرى منَ الأصواتِ المتقاربةِ المخارجِ. أفرادُ هذهِ المجموعةِ هيَ: الذالُ الثاءُ الظاءُ. الدالُ الضادُ التاءُ الطاءُ اللامُ النونُ الراءُ. ... السينُ الصادُ. ووجهُ الشبهِ بينَ كلِّ هذهِ الأصواتِ هو أنَّ مخارجَها تكادُ تنحصرُ بينَ أوّلِ اللسانِ بما فيهِ طرفُهُ، والثّنايا العُليا بما فيها أصولُها "[54].

وتتعاقبُ **العينُ والغينُ**، كقولِهم: العيهقةُ والغيهقةُ للجنونِ[55]، وقولِهم: جُرحٌ تَعَّارٌ وتَغَّارٌ، إذا كانَ يسيلُ الدمُ منهُ، وقولِهم: العبيثَةُ والغبيثةُ بمعنى واحدٍ[56]، ومنه قولُهم: رجلٌ مُمَّعِطٌ وَمُمَّغِطٌ، أي طويلٌ، وقيلَ: هما لغتانِ كما قالُوا: لَعنّكَ ولغنّكَ بمعنى لعلكَ، والمَغَصُ والمَعَصُ من الإبلِ البيضُ، وسُرُوعٌ وسُرُوغٌ للقُضبانِ الرّخصةِ[57]. وتتعاقبُ **الهمزةُ** و**الهاءُ**، نحو: أَرَقتُ الماءَ وهَرَقته[58]، وإيّاكَ وهيّاكَ، وإِبْريه وهبريه، وهو حزازُ الرأسِ[59]. والأصلُ في هذه الأحرفِ الهمزةُ والهاءُ مُعاقبةٌ. وأفرادُ هذهِ المجموعةِ . العينُ والغينُ، والهمزةُ والهاءُ . من مخرجٍ واحدٍ، وهو الحلقُ[60].

وتتعاقبُ **القافُ والكافُ**، لكونِ مخرجِهما واحدًا، وهو أقصى الحنكِ[61]، كقولِهم: قشطَ وكشطَ، قالَ الفراءُ مُعقِّبًا على قولِهِ تعالى: ﴿ وإذا السّماءُ كُشِطَتْ ﴾[62]: " وفي قراءةِ عبدِ اللهِ " قُشِطتْ

---

[49] السابق 601/11 كهل.

[50] الزجاجي: اللامات ص 141 . 142.

[51] وقيل إنّه على القلب. ينظر: الزجاجي: كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر ص 475.

[52] ابن منظور 45/11 بجل.

[53] السابق 413/15 ولي.

[54] أنيس، إبراهيم ص 46.

[55] الفراهيدي 97/1 عهق.

[56] ابن منظور 91/4 تعر.

[57] السابق 404/7 معط.

[58] وقد يجمعون بين الهمزة والهاء فيقولون: أَهْرَاق، وعندئذ تكون الهاء زائدة للعوض من ذهاب حركة العين، على حدّ زيادة السين في أَسْطاع يُسْطيع. قال سيبويه: " **وقولُهم: أسْطاع يُسْطيع وإنّما هي أطاعَ يُطيعُ، زادوا السين عوضا من ذهاب حركة العين في أَفْعَلَ**". الكتاب (هارون) 25/1. وينظر ابن جني: سر صناعة الإعراب 213/1 ، وابن يعيش ص 208.

[59] الزجاجي: اللامات ص 141.

[60] أنيس، إبراهيم ص 87.

[61] السابق ص 83 . 84.

[62] التكوير الآية 11.

" وهما لغتان، والعربُ تقولُ: القافُور والكافُور، والقُفُّ والكفُّ، إذا تقاربَ الحرفانِ في المخرجِ تعاقبَا في اللُّغات"[63]. ومثلُ ذلكَ القسطُ والكسطُ[64].

وقد تُعاقبُ العربُ بينَ الأصواتِ وإنْ بَعُد المخرجُ، وهو قليلٌ. من ذلكَ أنّهم عاقبُوا بينَ **الخاءِ والجيمِ**، فالخاءُ مخرجُه من الحلقِ[65]، والجيمُ مخرجُهُ من وسطِ الحنكِ[66]، كقولِهم: المَرِيخَ والمَرِيجَ، ويجمعانِ أَمْرِخَةً وأَمْرِجَةً، وهو العظمُ الهشُّ الداخلُ في جوفِ العظمِ، حكى ذلكَ أبو ترابٍ في كتابِ (الاعتقابِ)[67]. ومنه قولُهم: الخَزْلُ والجَزْلُ بمعنى القطْعِ[68]. ومنه أيضًا مُخَرْنَشِمٌ ومُجَرْنَشِمٌ وهو المجتمعُ المتقبِّضُ، والزَّلَخَانُ والزّلَجَانُ، وانْتَجَبْتُ الشيءَ وانْتخبتُهُ إذا اخترتهُ[69].

ومن ذلكَ أنّهم عاقبُوا بينَ **الشينِ والسينِ**، ومخرجُ السينِ من طرفِ اللسانِ فُويقَ الثنايا السفلى[70]، ومخرجَ الشينِ اللثةَ ومقدمَ الحنكِ[71]، كقولِهم: رَسَمَ ورَشَمَ، وسَمَّرَ وشَمَّرَ، وسَمَّتَ وشَمَّتَ، والسُّدْفَةُ والشُّدْفَةُ. وقد استدلّ الأزهريُّ بهذا التعاقبِ على أنّ الكوشَلةَ . وهي الفَيشَلةُ العظيمةُ . قد تكونُ لغةً في الكوسَلةِ، لاعتقابِ الشينِ السينَ في كثيرٍ من الكلماتِ[72].

ومنه أيضًا أنّ **الميمَ** عاقبتِ **الهاءَ**، ومخرجُ الهاءِ الحلقُ[73]، ومخرجُ الميمِ الشّفةُ[74]، كقولِهم: هَرْهَرتُ الشيءَ ومَرمرتُه، إذا حرّكتُه[75].

ومنهُ كذلكَ معاقبتُهم بينَ **الهمزةِ والظاءِ**، ومخرجاهما غير متقاربينِ. فمخرجُ الهمزةِ الحلقُ[76]، ومخرجُ الظاءِ بينَ أوّلِ اللسانِ والثنايا العليا[77]، كقولِهم: هو مَئِنَّةٌ أنْ يفعلَ ذلكَ ومَظِنَّةٌ أنْ يفعلَ ذلكَ، وبيتٌ حَسَنُ الأَهَرَةِ والظَّهَرَةِ، وقد أَفَرَ وَظَفَرَ أي وثبَ[78].

---

[63] الفراء 241/3.

[64] ابن منظور 373/8 هقع.

[65] أنيس، إبراهيم ص 87.

[66] السابق ص 77.

[67] ابن منظور 20/3 ريخ.

[68] السابق 204/11 خزل.

[69] السابق 96/12 جرشم. و 173/12 خرشم.

[70] أنيس، إبراهيم ص 75.

[71] السعران، محمود: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص 182.

[72] ابن منظور 588/11 كشل.

[73] أنيس، إبراهيم ص 87.

[74] السابق ص 45.

[75] ابن منظور 261/5 هرر.

[76] أنيس، إبراهيم ص87.

[77] السابق ص 46.

[78] ابن منظور 29/13 أنن.

ومنهُ أيضًا معاقبتُهم بينَ **الهاءِ والفاءِ**. فمخرجُ الهاءِ الحلقُ، ومخرجُ الفاءِ الشفةُ السفلى والأسنانُ العُليا[79]، كقولِهم للرجلِ إذا حدّثَ بحديثٍ فعدلَ عنهُ قبلَ أنْ يفرغَ إلى غيرِه: خُذْ على هِدْيَتِكَ وفِدْيَتِكَ، أي خُذْ فيما كُنتَ فيه ولا تعدلُ عنه[80].

وتتعاقبُ الأصواتُ الصحيحةُ معَ الأصواتِ العللِ. من ذلك أنَّ العربَ تعاقبُ بينَ **النونِ والألفِ**، كقولِهم: الدّدنِ والدّدا ، وهو اللهوُ واللعبُ، فتارةً تكونُ لامُه نونًا وتارةً أخرى تكونُ حرفَ علّةٍ[81]، وكقولِهم: شَرَنْبَثٌ وشُرَابِثٌ للقبيحِ، وجَرَنْفَشٌ وجُرَافِشٌ للضخمِ الشديدِ منَ الرجالِ. وبينَ **النونِ والياءِ**، كقولِهم: عَصَنْصَرٌ[82] وعَصَيصَرٌ وهو اسمُ موضعٍ. قالَ ابنُ يعيشَ: " ... ألا ترى أنَّ النونَ غنّةٌ تمتدُّ في الخيشومِ ، وليسَ لها مخرجٌ، فكانتْ كالألفِ التي هي هواءٌ في الحلقِ، وليسَ لها فيه مخرجٌ معيّنٌ؛ ولذلكَ تعاقبَا على المثالِ الواحدِ، نحو: شَرَنْبَثٍ وشُرَابِثٍ ، وجَرَنْفَشٍ وجُرَافِشٍ. وقد عاقبتِ الياءَ أيضًا، فقالُوا: عَصَنْصَرٌ وعَصَيصَرٌ"[83].

ومن التعاقبِ بينَ الأصواتِ الصحيحةِ والأصواتِ العللِ التعاقبُ بينَ **الهاءِ والواوِ** لامينِ في سنةٍ، فمرّةً تكونُ من الهاءِ لقولِهم: سانَهْتُ، ومرّةً تكونُ من الواوِ لقولِهم: سنواتٌ[84]. قالَ الفرّاءُ مُعقّبًا على قولِه تعالى: ﴿ لم يتَسَنَّهْ ﴾[85]: " جاءَ التفسيرَ: لم يتغيّرْ بمرورِ السنينِ عليه، مأخوذٌ منَ السنةِ، وتكونُ الهاءُ أصليّةً من قولِكَ: بِعتُه مُساناةً، تثبُتُ وصلاً ووقفًا. ومَن وصلَهُ بغيرِ هاءٍ[86] جعلَهُ منَ المُساناةِ؛ لأنَّ لامَ سنةٍ تعتقبُ عليها الهاءَ والواوَ"[87]. ومثلَ سنةٍ ممّا اعتقبَ فيه الهاءُ والواوُ لامًا عضاهٌ وعِضونَ. فمنهم من جعلَ اللامَ واوًا والواحدةُ عِضةٌ، وأصلُها عِضْوَةٌ، ومنهم من جعلَ اللامَ هاءً وأصلُ العضةِ عِضْهَةٌ، ومنهم من قالَ: تصلحُ أنْ تكونَ من الواوِ وأنْ تكونَ من الهاءِ، فتكونُ ممّا اعتقبَ عليه الواوُ مرةً ومرّةً أخرى الهاءُ[88].

ثانيا . المستوى الصرفيّ:

مَقصِدُ هذه المباحةِ أنْ تكشفَ عن مواضعِ التعاقبِ في المستوى الصرفيِّ. وقد أمدتنا المصادرُ اللغويّةُ بكثيرٍ من هذه المواضعِ. وهذه جملةُ ما وقفتُ عليه من مظاهرِ هذه المباحثة.

أ . تعاقب الصيغ الفعلية على المعنى الواحد:

---

[79] السعران، محمود ص 182.

[80] ابن منظور 151/15 فدي.

[81] السابق 151/13 ددن.

[82] ذكره سيبويه بالنون (الكتاب " بولاق " 327/2)، وذكره بالياءِ مصغرا على **عُصَيصِير** (الكتاب " بولاق " 350/2).

[83] ابن يعيش ص 172 . 173. وينظر أيضًا ص 181. وأشار سيبويه إلى ذلكَ إلاّ أنه سمّى التعاقبَ **تعاورًا**. الكتاب (بولاق) 351/2.

[84] ابن منظور 527/13 فوه. وينظر: 517/13 عضه.

[85] البقرة الآية 259.

[86] أي بحذف الهاء: " **لم يتسنَّ** " . قرأ حمزة والكسائي بحذف الهاء وصلا، وإثباتها وقفا. ينظر: القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 207/1.

[87] الفراء 172/1. وينظر: ابن منظور 502/13 سنه، و 151/13 ددن، و 383 لدن. وجعلها المبرد مما يجتذبه أصلان: الواو والهاء. ينظر: المقتضب 241/2.

[88] ابن منظور 151/13 ددن، و 383 لدن، و 527 فوه.

يُزادُ في الصيغِ المجرّدةِ أحرفٌ ليُؤدّى بها معانٍ فرعيّةٌ إلى جانبِ المعنى العامِّ. وقد نصّت كتبُ أهلِ العربيةِ على معاني زياداتِ الصيغِ. غيرَ أنَّ النحاةَ أشاروا في الوقتِ نفسِه إلى أنَّ الزيادةَ في المبنى لا تؤدّي إلى زيادةَ في المعنى مطلقًا، فثَمَّ صيغٌ من المزيدِ فيها لا تتضمّنُ أيَّةَ زيادةٍ في المعنى العامِّ الذي تؤدّيه الصيغةُ المجرّدةُ، ممّا جعلَهم يُفسّرُونَ ذلكَ في ضوءِ تعاقبِ الصيغتينِ على المعنى الواحدِ.

فمن ذلكَ اعتقابَ **فَعَلَ وأَفعلَ** في أداءِ المعنى الواحد، نحو: جَدَّ في الأمرِ وأجَدَّ، وصَدَدْتُهُ عن كذا وأَصْدَدْتُهُ، وقَصَرَ عنِ الشيءِ وأقْصَرَ، وسَحَتَهُ اللهُ وأسْحَتَهُ[89]. ونقلَ سيبويه عن الخليلِ أنَّ مجيءَ فعلَ وأفعلَ بمعنًى واحدٍ لغتانِ مختلفتانِ. " فيجيءُ به قومٌ على فعلتُ ويُلحِقُ قومٌ فيهِ الألفَ فيبنونَه على أفعلتُ"[90].

ومنه أيضًا اعتقابُ **استفعلَ وفعَلَ**، كقولِهم: قرَّ في المكانِ واستقرَّ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿ وإذا رأَوا آيةً يستسخِرُونَ ﴾[91]، أي يسخرونَ[92]. فلا فرقَ في المعنى بين الصيغة المجرّدةِ والمزيدِ فيها.

ولكنَّ بعضَ النُّحاةِ منعَ أنْ يكونَ معنى الصيغتينِ واحدا، ورأى أنَّ المزيدَ فيها لا بدَّ أنْ يكونَ فيها مبالغةٌ ليست في الصيغةِ الأخرى[93]. بل إنَّ بعضَهم ذهبَ إلى أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما " لغةٌ لقومٍ، ثُمَّ تختلطُ فتستعملُ اللّغتانِ "[94].

ب . تعاقب الصيغ الاسمية على المعنى الواحد:

ولم يقتصرِ القولُ بالتعاقبِ في المعنى الواحدِ على الصيغِ الفعليّةِ، وإنّما امتدَّ ليشملَ الصيغَ الاسميّةَ، بل إنَّ التعاقبَ بينَ هذه الصيغِ أدّى في كثيرٍ منها إلى أنْ تعاورَ بَعضُها أحكامَ بعضٍ، لا سيّما دخولُ الجمعِ بعضِه على بعضٍ. وهذه جملةُ الصيغِ الاسميّةِ المتعاقبةِ في المعنى وفي غيرِه من الأحكامِ.

1 . من ذلكَ أنَّ **فَعيلاً وفُعالاً** يتعاقبانِ في معنًى واحد، كقولِهم: رجلٌ صَبيحٌ وصُباحٌ[95]، وصغيرٌ وصُغارٌ[96]. وأدى هذا التعاقبُ إلى تَوافقِ الصيغتينِ في أنْ يكونَ جمعُهما واحدًا وَفقَ إحداهما، وهو فِعالٌ. قالَ سيبويهِ: " وافقَ الذينَ يقولونَ فَعيلاً الذينَ يقولونَ فُعالاً لاعتقابِهما كثيرًا، ولم يُقولوا: صُغراءُ، استغنَوا عنهُ بفِعالٍ"[97].

---

[89] ابن جني: الخصائص 214/2، وابن منظور 223/15 كسا. وقد أفرد كثير من أهل العربيّة العلماءِ فعل وأفعل بالتأليف (ينظر: الزجاج: فعلت وأفعلت مقدمة الحقق ص ز). ومن هؤلاء الزّجّاج في كتاب فعلت وأفعلت. وقد قسّمه إلى أربعة أقسام، وهي: **ما تكلمت به العرب على لفظ فعلتُ وأفعلتُ والمعنى واحد، وما تكلمت به على لفظ فعلتُ وأفعلتُ والمعنى مختلف، وما ذكر فيه فعلتُ وحده، وما ذكر فيه أفعلت وحده.**

[90] سيبويه (هارون) 61/4.

[91] الصافات الآية 14.

[92] ابن يعيش ص 83.

[93] الاستراباذي 111/1. وينظر 1/ 99، 103.

[94] ابن يعيش ص 70.

[95] ابن منظور 507/2 صبح.

[96] السابق 458/4 صغر.

[97] السابق 458/4 صغر.

2 ـ ومن ذلكَ اعتقابُ **فَعيلٍ وفِعَالٍ**. فقد اعتقبَا في المعنى الواحدِ وفي الجمعِ ، أمَّا اعتقابُهما في المعنى الواحدِ فنحو: كَليبٍ وكِلابٍ وعَبيدٍ وعِبادٍ[98]، وأمَّا اعتقابُهما في الجمعِ فيتمثّلُ في تكسيرِ فَعيلٍ على فِعالٍ، وتكسيرِ فِعالٍ على فعيلٍ، وذلكَ لكونِ كلٍّ واحدٍ منهُما ثلاثيًّا، وثالثهُ حرفُ لينٍ.

3 ـ ومنه اعتقابَ **الفَعَال والفِعال** في كَلٍّ ما كانَ فيه معنَى الوقتِ كالجَداد والجِداد والحَصاد والحِصاد والقَطاف والقِطاف والصَّرام والصِّرام. ومصدرُ ذلكَ كُلِّه على الفَعْلِ، نحو: الجَدِّ والقطْفِ. ومثلُ ذلك الأوانُ والإوانُ[99].

4 ـ ومنه اعتقابُ **مِفْعَلٍ ومِفْعَالٍ**، نحو: مِفْتَحٍ ومِفْتاحٍ، ومِنْسَجٍ ومِنساجٍ، ومِقْوَلٍ ومِقْوَالٍ[100]، ومِجْلَدَةٍ . وهي قطعةُ الجلدِ التي تَمسُكُها النائحةُ بيدِها وتلطمُ بها وجهَها وخدّها . ومِجْلادٍ، وجمعُهما واحدٌ وهو مجاليدُ، لاعتقابِها كثيرًا[101].

5 . ومن ذلك اعتقابُ **فَعَلٍ وفُعْلٍ**، نحو: وُلْدٍ . وهو ما وُلِدَ أيًّا كانَ. فقد يكونُ مفردًا وقد يكونُ جمعَ وَلَدٍ، فإنَّ فَعَلاً ممَّا يُكسَّرُ على فُعْلٍ؛ لاعتقابِ فَعَلٍ وفَعْلٍ على الكلمة[102].

6 . ومنه اعتقابُ **فَعِلٍ وفَعلانَ**، كأنْ يُجمعَ السَّكِرُ على سُكارَى، كما يُجمعُ سكرانُ؛ لأنَّ فَعِلاً وفَعْلانَ يعتقبانِ على الكلمة الواحدة[103].

7 ـ ومن ذلكَ اعتقابُ **أفْعَلَ وفَعِلٍ**، نحو: رجلٌ أقعسُ وقَعِسٌ، وأنكدُ ونَكِدٌ، وأجربُ وجَرِبٌ. وهذا الضربُ يعتقبُ عليه هذان المثالان كثيرًا[104].

8 . ومن ذلكَ اعتقابُ **أَفْعَالٍ وأَفْعُلٍ** على الاسمِ الواحدِ، كجمعِ جِلْفٍ على أجلافٍ وأجلُفٍ[105].

9 ـ ومن ذلكَ اعتقابُ **أَفْعُلٍ وفُعُولٍ** على بابِ فَعْلٍ. وعلى هذا وجّهُوا جمعَ عَنَاقٍ . الأنثى من المَعزِ . على أَعنُقٍ وعُنُوقٍ. جاءَ في (اللسانِ) قالَ سيبويه: " أمَّا تكسيرُهم إيّاهُ على أَفْعُلٍ فهو الغالبُ على هذا البناءِ منَ المؤنَّث، وأمَّا تكسيرُهم لهُ على فُعُولٍ فلتكسيرِهم إيّاهُ على أَفْعُلٍ، إذا كانَا يَعْتَقِبانِ على بابِ فَعْلٍ". وذكرَ الأزهريُّ أنَّ عُنُوقًا جمعٌ نادرٌ[106].

---

[98] السابق 431/13 هجن.

[99] السابق 112/3 جدد.

[100] سيبويه (بولاق) 367/2.

[101] ابن منظور 125/3 جلد.

[102] السابق 467/3 ولد.

[103] السابق 371/4 سكر.

[104] السابق 177/6 قعس.

[105] السابق 32/9 جلف.

[106] السابق 275/10 عنق.

10 ـ ومن ذلك اعتقابُ **فِعَالٍ وفُعُولٍ** على فَعْلٍ، وعلى هذا التعاقبِ وجّهُوا جمعَ فَسْلٍ على فُسُولٍ. قالَ سيبويه: " والأكثرُ فيه فِعَالٌ، وأمَّا فُعُولٌ ففرعٌ داخلٌ عليه أجروهُ مجرى الأسماءِ؛ لأنَّ فِعالاً وفُعولاً يعتقبانِ على فعْلٍ في الأسماءِ كثيراً، فحُملتْ الصّفةُ عليه"[107].

11 . ومن ذلكَ اعتقابُ **فَعْلٍ وفَعَلٍ** على المعنى الواحدِ، نحو: بدْلٍ وبَدَلٍ، وشبْهٍ وشَبَهٍ، ولهذا كُسِّرا على فِعْلانٍ. فمنَ الأوّلِ قِنْوَانٌ جمعُ قِنْوٍ وهو العِذقُ، ومنَ الثاني خَرَبٌ وخِرْبانٌ[108].

12 ـ ومن ذلكَ تعاقُبُ **الفُعْلِ والفَعَلِ** على الموضعِ الواحدِ، نحو: العُجْمِ والعَجَمِ والعُرْبِ والعَرَبِ، والشُعْلِ والشغَلِ، والبُخْلِ والبَخَلِ. وقد عاقبتْ فُعْلٌ فَعَلاً أيضًا في التكسيرِ على أفعالٍ، نحو: بُرْدٍ وأبرادٍ، وجُنْدٍ وأجنادٍ، وهذا كقولِهم: قَلَمٌ وأقلامٌ، وقدَمٌ وأقدامٌ[109]. وفُعْلٌ وفَعَلٌ من الأمثلةِ التي تتعاقبُ كثيراً[110].

13 ـ ويذكُرُ النحاةُ أنَّ **فَعَلَةً** محرّكَ العينِ لا يُجمعُ على **أفْعُلٍ**، وإنَّما يُجمعُ على **فَعْلٍ**، وأمّا ما وردَ منهُ على أَفْعُلٍ، كجمعِ أَمَةٍ، وأصلُها أَمَوَةٌ[111]، على آمٍ، فمحمولٌ على التعاقبِ؛ تعاقُبِ حركةِ العينِ وتاءِ التأنيثِ وتفسيرُ ذلكَ كما يقولُ ابنُ جنّي: " أنَّ حركةَ العينِ قد عاقبتْ في بعضِ المواضعِ تاءَ التأنيثِ، وذلكَ في الأدواءِ، نحو: رَمِثَ رَمَثًا وحَبِطَ حَبَطًا، فإذا ألحقُوا التاءَ أسكنُوا العينَ فقالُوا: حَقِلَ حَقْلَةً ومَغِلَ مَغْلَةً، فقد ترى إلى معاقبةِ حركةِ العينِ تاءَ التأنيثِ، ومن ثمَّ قولُهم: جَفْنَةٌ وجَفَنَاتٌ وقَصْعَةٌ وقَصَعَاتٌ[112]، لمّا حذفُوا التاءَ حرّكُوا العينَ، فلمّا تعاقبتِ التاءُ وحركةُ العينِ جرتَا في ذلكَ مَجرى الضّدّينِ، فلمّا اجتمعَا في فَعَلَةَ تَرَافعَا أحكامَهمُا، فأَسقَطت التاءُ حكمَ الحركةِ وأَسقطتِ الحركةُ حكمَ التاءِ، وآلَ الأمرُ إلى أنْ صارَ كأنَّهُ فَعْلٌ، وفَعْلٌ بابُ تكسيرِه أفعُلٌ"[113].

ج . تعاقب حروف المعاني:

وإذا كانَ ما سبقَ قد كشفَ عن التعاقبِ بينَ الصيغِ في جملةٍ من الأحكامِ؛ كالمعنى الواحدِ، والجمعِ الواحدِ، والبناءِ الواحدِ، وغيرِ ذلكَ، فما هو آت يكشفُ عن هذه الظاهرةِ في عددٍ من المسائلِ التصريفيّةِ الموجّهةِ وَفقَها، وهي في معظَمها مسائلُ تتّصلُ بحروفِ المعاني، وأثرِ هذه الحروفِ إثباتًا وحذفًا في التعليلِ الصرفيِّ.

---

[107] السابق 519/11 فسل.

[108] السابق 204/15 قنا.

[109] ابن جني: الخصائص 112/2 . 113.

[110] ابن منظور 385/12 عجم.

[111] **مذهبُ آخرينَ أنَّ أَمَةً أصلُها أَمْوَةٌ على مثالِ فَعْلَةَ ساكنةَ العينِ، حُذفتْ لامُها، ولمّا جُمعت على مثالِ نخلة ونخلٍ لزِمَ أنْ يُقالَ أمةٌ وأَمٌ، وكُرِهَ أنْ تُجعلَ على حرفينِ وكُرِهُ أيضًا أنْ تُردَّ الواوُ المحذوفةُ لكونِها آخرَ الاسمِ، فقُدّمت الواوُ وجُعلتْ ألفًا فيما بينَ الألفِ والميمِ.** لسان العرب 45/14 أما.

[112] قال المبرد في باب (الجمع لما يكون من الأجناس على فَعْلَة) : " **اعلم أنّ ما كان من ذلك اسما فإنّك إذا جمعته بالألف والتاء حركت أوسطه، لتكون الحركة عوضا من الهاء المحذوفة**". المقتضب 188/2.

[113] ابن منظور 45/14 أما. وينظر: ابن جني: الخصائص 113/2.

1 ـ تعاقبُ **هاءُ التأنيث ياءَ الجمع**، كجمعِ زنديقٍ وجحجاحٍ على زنادقةٍ وجحاجحة، والأصلُ أنْ يُجمعَا على زناديقَ وجحاجيحَ، بإقرارِ الياءِ، لذا تكونُ الهاءُ في زنادقةٍ وجحاجحةٍ مُعاقبةً للياءِ في زناديقَ وجحاجيحَ، ولا يجوزُ أن يُجاءَ بالهاءِ والياءِ في آنٍ معًا، فإذا جيءَ بالياءِ لم يُجأْ بالهاءِ[114].

2 . وتعاقبُ **الألفُ والنونُ هاءَ التأنيث** وتجريانِ مَجراها حذفًا؛ وذلكَ في حذفِهم الألفَ والنونَ عندَ إرادةِ الجمعِ كما تُحذفُ تاءُ التأنيثِ، " ألا تراهم قالُوا في استخلاصِ الواحدِ من الجمعِ بالهاءِ. وذلكَ شعيرٌ وشعيرةٌ، وتمرٌ وتمرةٌ، وبطٌّ وبطّةٌ، وسفرجلٌ وسفرجلةٌ. فكذلكَ انتزعُوا الواحدَ من الجمعِ بالألفِ والنونِ أيضًا. وذلكَ قولُهم: إنسٌ، فإذا ارادُوا الواحدَ قالُوا: إنسانٌ، وظربٌ، فإذا أرادُوا الواحدَ قالُوا: ظَرِبانٌ"[115].

وتتعاقبانِ معَ هاءِ التأنيثِ أيضًا في حذفِهما في تكسيرِ عددٍ من الكلماتِ؛ نحو: بَرَقٍ (وهو الحَمَلُ) وبَرَقانٌ، وخَرَبٌ (وهو ذكرُ الحبارى) وخَربانٌ، كما قالُوا: نِعمةٌ وأنعُمٌ، وشِدَّةٌ وأَشُدٌّ. قالَ ابنُ جنّي: " فلمّا تراسلت الألفُ والنونُ، والتاءُ في هذه المواضعِ وغيرِها جَرتا مَجرى المتعاقبينِ"[116].

3 ـ ويذكرُ النحاةُ أنَّه يجبُ في النسبةِ إلى ما فيه هاءُ التأنيثِ حذفُ هذه الهاءِ؛ " حذرًا من اجتماعِ التاءينِ؛ إحداهما قبلَ الياءِ، والأخرى بعدَها"[117]، ثُمَّ تضافُ باءُ النسبةِ؛ فالنسبةُ إلى تَمْرٍ تمريٌّ، ويذكرُونَ أنَّ هذه النسبةَ ليستْ إلى الجمعِ، بل إلى المفردِ تمرةٍ، بحذفِ الهاءِ؛ ووجهُ ذلكَ أنَّ **ياءَ** الإضافةِ تعاقبُ **هاءَ التأنيث**[118]. " وإنّما عاقبتها؛ لأنّه يُؤتى بها زائدةً بعدَ الفراغِ من تمامِه، فإنّهما يَحِلانِ مَحلاً واحدًا. ألا ترى أنّكَ تقولُ: تمرَةٌ وتمرٌ، وبَرَةٌ وبَرٌّ، فلا يكونَ بينَ الواحدِ والجمعِ إلاّ الهاءَ"[119]. وممّا يدلُّ على أنَّ ياءَ النسبِ مُعاقبةٌ لهاءِ التأنيثِ أنّ النسبةَ إلى "ذات" ذَوَوِيٌّ، وليسَ ذاتِيًّا[120]؛ لأنَّ التاءَ تُحذفُ في النسبةِ.

ولكونِ ياءِ الإضافةِ تُعاقبُ هاءَ التأنيثِ وجبَ حذفَ الياءِ الزائدةِ المشدّدةِ لياءِ النسبِ، كقولكَ في النسبةِ إلى بُخْتِيٍّ: بُخْتِيٌّ. " وإنّما وجبَ حذفُ هاتينِ الياءينِ لياءي الإضافةِ؛ لأنَّ ياءي الإضافةِ تُعاقبُ هاءَ التأنيثِ ... فلمّا كانتِ الهاءُ تحذفُ لياءِ النسبِ كانَ حذفُ الياءِ لها أوجبَ؛ لأنّكَ لو أقررْتَها كنتَ تَجمعُ بينَ أربعِ ياءاتٍ"[121].

4 . وتُعاقبُ **الألفُ والنونُ هاءَ التأنيث** في الحذفِ لأجلِ ياءِ النسبةِ، فكما تحذفُ الهاءُ في النسبةِ إلى خراشةَ في قولِهم: خُراشيٌّ، تحذفُ الألفُ والنونُ أيضًا في النسبةِ إلى خراسانَ في قولِهم: خَراسيٌّ[122].

---

[114] سيبويه (بولاق) 235/1، 320، و 2/ 79. وينظر: ابن جني: الخصائص 109/2، وأبو حيان: 295/1، والسيوطي 119/2.

[115] ابن جني: الخصائص 208/3.

[116] السابق 208/3 . 209.

[117] الاستراباذي 5/2.

[118] المبرد 137/3، و 138، وابن منظور 517/13 عضه.

[119] السابق 138/3.

[120] ابن منظور 457/15 . 459 ذو وذوات.

[121] المبرد 138/3 . 139.

[122] ابن جني: الخصائص 209/3.

5 ـ وتتعاقبُ **الألفُ وياءُ النسبة** في قولِهم في النسبة إلى اليمن: يمانٍ[123] وهو من نادرِ النسبِ، وألفُهُ تعاقبُ الياءَ إذا قلتَ: يَمَنِيٌّ[124]. ونظيرُ يَمانٍ شَآمٍ في النسبة إلى الشام. ويذكرُ أهلُ العربيّة أنَّ الألفَ هنا لا تدلُّ على ما تدلُّ عليه الياءُ، وإنْ كانتْ عِوضًا منها، " إذ ليسَ حكمُ العقيبِ أنْ يدلَّ على ما يدلُّ عليه عقيبُهُ دائبًا"[125].

6 ـ وتحذفُ الياءُ في النسبة إلى المعتلِّ اللامِ، وتقلبُ الياءُ الأخيرةُ واوًا في فعيلٍ،ولكنّهم قالُوا في النسبة إلى عَدِيٍّ عَدَويٌّ وعَدَبِيٌّ[126]. وحجّةُ من أجازَ الأخيرةَ " أنَّ الياءَ في عَدِيٍّ لمّا جرَتْ مَجرَى الحرفِ الصحيحِ في اعتقابِ حركاتِ الإعرابِ عليها فقالُوا: عدِيٌّ وعديًّا وعديٍّ، جرى مَجرى حَنيفٍ فقالُوا: عَدَبِيٌّ كما قالُوا: حَنَفِيٌّ فيمن نسبَ إلى حَنيفٍ"[127].

7 . وتعاقبُ **النونُ الهمزةَ** في النسبِ إلى بِهراءَ. فإذا قلتَ: بِهراويٌّ، بالواوِ، كانَ على القياسِ، وإذا قلتَ: بِهرانِيٌّ، بالنونِ، كانَ على غيرِ قياسٍ؛ النونُ فيهِ بدلٌ من الواوِ[128]. ومَرادَهم بالبدلِ ههنا " أنَّ النونَ تَعاقبَ في هذا الموضعِ الهمزةَ، كما تعاقبَ لامَ التعريفِ التنوينَ، أي لا تجتمعُ معَه، فلمّا لم تُجامعْهُ قيلَ: إنّها بدلٌ منه، وكذلكَ النونُ والهمزةُ"[129]. ومثلُه صنعانيٌّ في النسبة إلى صنعاءَ[130].

8 . ويرى النحاةُ أنَّ كلَّ ثلاثيٍّ محذوفِ اللامِ في أوّلِه همزةُ الوصلِ أنَّ هذهِ الهمزةَ تُعاقبُ لامَهُ، فلا تجتمعُ معها، وأنّها كالعِوضِ من هذهِ اللامِ، كاسْمٍ[131] وابْنٍ واسْتٍ. واستدلّوا على أنَّ هذه الهمزاتِ معاقباتٌ للاّماتِ المحذوفةِ بأنَّ النسبةَ إلى هذه الأسماءِ تكونُ إمّا بتركِها على حالِها قبلَ النسبة، بإثباتِ الزائدِ وهو همزةُ الوصلِ، ما دامتِ اللامُ محذوفةً، فيُقالُ: اسميٌّ وابنيٌّ واستيٌّ، وإمّا بحذفِ الزائدِ منها، وردِّ ما كانَ لها في الأصلِ، فيُقالُ: سَمَويٌّ وبَنَويٌّ وستهيٌّ. قالَ سيبويه: " وأمّا الذينَ حذفُوا الزوائدَ وردُّوا فإنّهم جعلُوا الإضافةَ تقوى على حذفِ الزوائدِ كقوّتِها على الردِّ ... وإنّما قويتْ على حذفِ الزوائدِ لقوّتِها على الردِّ، فصارَ ما رُدَّ عِوَضًا. ولم يكونُوا ليحذفُوا ولا يردُّوا لأنّهم قد ردُّوا ما ذهبَ منَ الحرفِ للإخلالِ به، فإذا حذفُوا شيئًا ألزمُوا الردَّ، ولم يكونُوا ليردُّوا والزائدَ فيه؛ لأنّه إذا قوِيَ على ردِّ الأصلِ قوِيَ على حذفِ ما

---

[123] قال الاستراباذي: " **وقالوا: يمانٍ وشآمٍ وتَهامٍ، ولا رابع لها، والأصل يمنيٌّ وشأميٌّ وتَهميٌّ ... فحذف في الثلاثة إحدى ياءي النسبة وأبدل منها الألف**". سرح شافية ابن الحاجب 83/2.

[124] سيبويه (هارون) 218/2، و 337/3.

[125] كذا **دائبا**، ولعله يشير في هذا الاستعمالِ إلى أن الباء تعاقبُ الميمِ هنا. ابن منظور 462/13 يمن.

[126] الاستراباذي 30/2.

[127] ابن منظور 43/15 عدا.

[128] ابن يعيش ص 285. وقالَ الاستراباذي: " **ووجه قلب الهمزة نونًا، وإن كان شاذًا، مُشابهة ألفي التأنيث الألفَ والنون**". شرح شافية ابن الحاجب 58/2.

[129] ابن منظور 85/4 بهر.

[130] السابق 213/8 صنع.

[131] هذا مذهب البصريّين. ومذهبُ الكوفيين أنَّ الهمزةَ عوضٌ من الفاء المحذوفة، إذ اشتقاقه من الوسَمِ. ينظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المسالة الأولى.

ليسَ منَ الأصلِ؛ لأنّهما متعاقبانِ ... واعلم أنّكَ إذا حذفتَ فلا بدَّ لكَ من أنْ تردَّ؛ لأنّه عِوَضٌ، وإنّما هي معاقبةٌ" [132].

9 ـ وفي النسبةِ إلى جمعِ المذكّرِ السالمِ المسمّى به؛ فإنْ جُعلتْ النونُ بعدَ يائه مُعْتَقَبَ الإعرابِ، أي تتعاقبُ عليها الحركاتُ الإعرابيّةُ؛ يجبْ أنْ يُنسبَ إليه بإثباتِ النونِ، فتقولُ في النسبةِ إلى المُسمّى بأَرَضِينَ: أَرَضِينِيٌّ، وفي النسبةِ إلى المُسمّى بقنسرينَ: قِنِّسْرِينِيٌّ، إلاّ إذا كانَ الجمعُ من بابِ سنينَ ممّا حُذفتْ لامُهُ وعُوِّضَ عنها في المفردِ التاءُ، فإنَّ النسبةَ إليه تكونُ بردِّه إلى الواحدِ، سواءٌ أُجعلتِ النّونُ مُعْتَقَبَ الإعرابِ أم لا[133]. وكذلكَ النسبةُ إلى المثنى المسمّى بهِ المجعولِ نونُهُ مُعْتَقَبَ تكونُ بإثباتِ النونِ، نحو: بحرانيٍّ[134].

10 . وأشارَ ابنُ جنّي إلى أنَّ استعمالَ الأصولِ التي رفَضَتْها العربُ لاستغنائها بغيرِها ممّا يعتقبُ في اللغةِ على الاستعمالِ. ولكنّه نبّه على أنّ هذه المراجعةَ . لكونِها جاريةً مَجرى اجتماعِ الضدينِ على المحلِّ الواحدِ . غيرُ جائزةٍ؛ إلاّ في الضرورةِ أو في الشذوذِ[135]، " وذلكَ أنّهما إذا كانَا يعتقبانِ في اللغةِ على الاستعمالِ جَرَيا مَجرى الضدينِ اللذينِ يتناوبانِ على المحلِّ الواحدِ، فكما لا يجوزُ اجتماعُهما عليه، فكذلكَ لا ينبغي أنْ يُستعملَ هذانِ، وأنْ يُكتفَى بأحدِهما عن صاحبِه"[136].

الخلاصة:

ولعلّه من المفيدِ بعدَ أنْ كُشِفَتْ مظاهرُ التعاقبِ في المستويينِ الصوتيِّ والصرفيِّ أنْ نسُوقَ الملاحظَ الآتيةَ:

1 . أنَّ ما سلفَ من مظاهرِ التعاقبِ إنْ دلّ على شيءٍ فإنّما يدلُّ على سَعَةِ العربيّةِ، وتنوُّعِ طرائقِها، وتعدُّدِ أبْنيَتِها في الصيغِ من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى يدلّ على تكاملِ هذه المظاهرِ ووَحدتِها.

2 . وأنَّ الصيغَ التي يُعاقبُ بعضُها بعضًا ليستْ كلُّها سواءً في الاستعمالِ وشيوعِه. فقدْ تكونُ إحداها أكثرَ شيوعًا من الأخرى في سياقٍ مخصوصٍ. جاءَ في (لسانِ العربِ): " الفرّاءُ: باسَ إذا تبخترَ. قالَ أبو منصورٍ: ماسَ يميسُ بهذا المعنى أكثرُ، والباءُ والميمُ يتعاقبانِ "[137].

---

[132] سيبويه (هارون) 362/3. وينظر: ابن يعيش ص 406، والاستراباذي 67/2.

[133] الاستراباذي 10/2 . 13. وينظر 81/2.

[134] السابق 82/2.

[135] **كقول أبي الأسود الدؤلي:**

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله الحبّ حتى وَدَعَه

وكقراءة بعضهم:{ ما وَدَعَكَ ربُّكَ وما قَلى }، بالتخفيف، أي ما تركك. ينظر ابن جني: الخصائص 396/1.

[136] ابن جني: الخصائص 396/1 . 397.

[137] ابن منظور 31/6 بيس.

3 . وأنّنا لنجدُ خلطًا واضطرابًا في أحكامِ أهلِ العربيّةِ على بعضِ الصيغِ السابقةِ. فهم تارةً يحملُونَ الصيغةَ على التعاقبِ، وتارةً أخرَى يحملُونَها على أنّها لغةٌ. فما عدَّهُ ابنُ جنّي من التعاقبِ[138] عدَّه الخليل[139]، وابنُ يعيش من اللغاتِ المختلفة[140].

بل إنّنا نجدُهم في بعضِ الأحيانِ يَصفُونَ الظاهرةَ بأنّها معاقبةٌ ولغةٌ وبدلٌ في آنٍ واحدٍ، وظاهرُ هذا الوصفِ أنَّ هذه المصطلحاتِ مختلفةٌ. جاءَ في (لسانِ العربِ): " وفي حديثِ القبائلِ: سُئلَ عنْ مُضَرَ فقالَ: تميمٌ بُرْثُمُتُها وجُرْثُمُتُها؛ قالَ الخطّابيُّ: إنّما هو بُرْثُنَتُها، بالنونِ، أي مخالبُها، يُريدُ شوكتَها وقوّتَها، والميمُ والنونُ يتعاقبَانِ، فيجوزُ أن تكونَ الميمُ لغةً، ويجوزُ أنْ تكونَ بدلاً لازدواجِ الكلامِ في الجرثُومةِ، كما قالَ الغدايا والعشايا"[141].

وقد يقتصرُ الوصفُ على أنَّ الظاهرةَ لغةٌ ومعاقبةٌ في آنٍ معًا. جاءَ في (لسانِ العربِ): " ... فهيَ لغةٌ والباءُ والميمُ يتعاقبانِ"[142]. وجاءَ فيهِ أيضًا: " والدُّوْبانُ: بقيّةُ الوبَرِ ... وسنذكرُ ذلكَ في الذّيبانِ لأنّهما لغتانِ، وعسى أنْ يكونَ معاقبةً فتدخلُ كلٌّ واحدةٍ منهما على صاحبتِها[143].

وقد يتعدّى وصفُ الظاهرةِ ما سبقَ لتُسلكَ تارةً في بابِ الخطأِ[144]، أوِ الشّذوذِ والنُّدورِ. جاءَ في (لسانِ العربِ): " وقالَ بعضُهم:

جايَتَها فهَاجَها جُوَاتُهُ

وهذا إنّما هو على المعاقبةِ؛ أصلُها جاوتْها، لأنَّهُ فاعلَها من جَوْتِ جَوْتِ، وطلبَ الخفَّةَ، فقلبَ الواوَ ياءً، ألا تراهُ رجعَ في قولِهِ: فهاجَها جُواتُه، إلى الأصلِ الذي هو الواوُ، وقد يكونُ شاذًّا نادرًا[145].

4 . وأنَّ جملةً من مظاهرِ التعاقبِ لم تعزَ إلى قبيلةٍ أو قومٍ مخصوصين، وأنَّ بعضَها الآخرَ قد عُزيَ إلى بعضِ القبائلِ والأقوامِ. فقد عُزِيَ تعاقبُ الواوِ والياءِ إلى الحجازيينَ[146]، وتعاقبُ الطاءِ والتاءِ في أساطمَ وأساتمَ إلى تميمٍ[147]، وتعاقبُ السينِ والصادِ عندَ الغينِ والخاءِ والطاءِ والقافِ إذا وقعنَ بعدَ السينِ إلى بني العنبرِ من تميمٍ[148].

---

[138] ابن جني: الخصائص 214/2.

[139] سيبويه (هارون) 61/4.

[140] ابن يعيش ص 70.

[141] ابن منظور 50/13 برثن.

[142] السابق 607/1 عصب.

[143] السابق 397/1 ذوب.

[144] السابق 749/1 نجب، وقارنه مع 324/9 نجف.

[145] السابق 21/2 جوت.

[146] السابق 21/2 . 22 جوت، وجيت، و 34/7 خيص، و 442/8 صوغ، و 300/13 عون.

[147] السابق 287/12 سطم.

[148] السابق 440/8 صغصغ.

5 . وأنّ التعاقبَ أدى في كثيرٍ من الأحيانِ إلى أنْ تعاورتِ الصيغُ أحكامَ بعضِها بعضًا، ولا سيّما دخولُ الجمعِ بعضِه على بعضٍ.

6 . وأنَّ الأصلَ في العقيبِ أنْ يدلَّ على ما يدلُّ عليهِ عقيبُه دائمًا، ولكنَّ هذا الأصلَ قد ينقلبُ، فنجدُ العقيبَ لا يدلُّ على عقيبِه. فالألفُ في يمانٍ، وإنْ كانتْ معاقبةً لياءِ النسبِ، إلاّ أنّها لا تدلّ على ما تدلُّ عليهِ الياءُ[149].

7 . وأنَّ المتعاقبينِ لا يثبتانِ معًا، ولا يجتمعانِ.

8 . ولا ريبَ في أنَّ وراءَ معظمِ تلكم المظاهرِ جملةً منَ الأسبابِ والمُسوِّغاتِ. هي:

أ . تقاربُ مَخارجِ الأصواتِ. قالَ الفراءُ: " إذا تقاربَ الحرفانِ في المخرجِ تعاقَبا في اللغاتِ"[150]، وقالَ الزجاجيُّ: " بابُ اللامِ التي تُعاقبُ حروفًا كثيرةً وتعاقبُها. اعلم أنَّ العربَ قد تُبدلُ الحروفَ بعضَها من بعضٍ إذا تقاربتْ مخارجُها"[151]، وأمَّا إذا تباعدَتْ هذهِ المَخارجُ، فيكونُ التعاقبُ قليلاً، إذا ما قُورِنت بالأصواتِ الّتي تقاربتْ مخارجُها. والغريبُ أنَّ الزجاجيَّ ذكرَ أنَّ العربَ لا تكادُ العربُ تفعلُ ذلكَ.

ب . طلبُ الأخفِ منَ الأصواتِ؛ فكثيرٌ ممّا تعاقبَ فيهِ الواوُ والياءُ إنّما كانَ بقلبِ الواوِ ياءً، لكونِ الياءِ أخفَّ منَ الواوِ[152]، وإذا ما حدثَ الضدُّ كانَ ذلكَ قليلاً، وذلكَ لأنَّ الواوَ أثقلُ من الياءِ، والعربُ " إنَّما يطلبُونَ الأخفَ "[153].

ج . وقد يكونُ الغلطُ في الروايةِ أحدَ أسبابِ التعاقبِ بينَ الأصواتِ. جاءَ في (لسانِ العربِ) تعقيبًا على حديثِ بدرٍ: " لمّا فرغَ منها، أتاهُ جبريلُ، وقد عصبَ رأسَهُ الغبارُ وعلقَ بهِ": " وروى بعضُ المحدّثينَ ... وقد عصمَ بثنيَتيه الغبارُ، فإنْ لم يكنْ غلطًا من المُحدِّث، فهيَ لغةٌ في عصَبَ، والباءُ والميمُ يتعاقبانِ في حروفٍ كثيرةٍ"[154]. ومثلُ ذلكَ ما قالَهُ أبو سعيدٍ الضريرُ وقد ردَّ تفسيرَ أبي عبيدٍ "كاهلاً" بالمسنِّ في الحديثِ: "هل في أهلكَ من كاهلٍ"، وزعمَ أنَّ هذا التفسيرَ خطأٌ. قال: " والّذي سمعناهُ من العربِ من غيرِ مسألةٍ أنَّ الرجلَ الّذي يخلفُ الرجلَ في أهلِه يُقالُ لهُ الكاهنُ... ولا يخلُو أنْ يكونَ المُحدِّثُ ساءَ سمعُهُ فظنَّ أنَّهُ كاهلٌ، وإنّما هو كاهنٌ، أو يكونُ الحرف تعاقبَ فيهِ بينَ اللامِ والنونِ"[155].

---

[149] السابق 462/13 يمن.

[150] الفراء 241/3.

[151] الزجاجي: اللامات ص 141. وينظر ابن جني: سر صناعة الإعراب 197/1.

[152] ابن منظور 21/2 جوت، و 12/ 219 دمم، و 297/15 مني.

[153] السابق 268/14 دمي.

[154] السابق 607/1 عصب. وينظر: 749/1 نجب، و 324/9 نجف.

[155] السابق 601/11 كهل.

د . وقد يكونُ لتعدّد لغاتِ العربِ وتداخلِها في الاستعمالِ، في كثيرٍ من الأحيانِ، أثرٌ في حملِ الظاهرةِ على التعاقبِ، فما جعلَهُ بعضُهم من تعددِ اللغاتِ واختلاطِها في الاستعمالِ[156]، جعلَهُ آخرونَ من التعاقبِ[157].

ثَبَت المراجع

[156] ابن يعيش ص 70.

[157] ابن جني: الخصائص 214/2، وابن منظور 223/15 كسا.

1. ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل البابي الحلبي، القاهرة، (بلا تاريخ).
2. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.
3. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر، بيروت، (بلا تاريخ).
4. أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغوية، ط 5، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979م.
5. الجندي، أحمد علم الدين: التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، *مجلة مجمع اللغة العربية*، مجلد40، 1977م.
6. ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان: أ) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط 2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (بلا تاريخ).

ب) سر صناعة الإعراب، تحقبق مصطفى السقا وآخرين، ط1، البابي الحلبي، القاهرة، 1954م.
7. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله: كشف الظنون، دار الفكر، بيروت، 1994م.
8. أبو حيان، محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، ط 1، مطبعة المدني، القاهرة، 1987م.
9. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق : أ) كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر، تحقيق عز الدين التنوخي، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد 37، 1962م.

ب) اللامات، تحقيق مازن المبارك، ط 2، دار الفكر، دمشق، 1985م.
10. السعران، محمود: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (بلا تاريخ) .
11. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: أ) الكتاب، طبعة دار صادر (مصورة عن بولاق)، بيروت، (بلا تاريخ).

ب) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون،ج 1، ط 2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977م، وج 2، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968م، وج 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973م، و ج 4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975م.

12. السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1975م.
13. ابن فارس، أبو الحسن أحمد: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط 2، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1969م.
14. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، ط 2، عالم الكتب، بيروت، 1980م.
15. الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط 2، بغداد، 1986م.
16. القيسي، مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م.
17. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (بلا تاريخ).
18. ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، (بلا تاريخ).
19. ابن النديم، محمد: الفهرست، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، (بلا تاريخ).
20. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي: شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط 2، دار الأوزاعي، بيروت، 1988م.